

وإذ تشير كذلك إلى البلاغ الختامي الذي اعتمدته مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في اجتماعه الوزاري المعقود في مقر الأمم المتحدة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧^(٨٩).

وإذ تعرب عن تأييدها لشعب ناميبيا وتضامنها معه في مطالبته بإبعاد العسكريين العنصريين التابعين لجنوب أفريقيا من ناميبيا وبالإبعاد التام لعناصر الكويفويت السابقة من شرطة أفريقيا الجنوبية الغربية.

وإذ تضع في اعتبارها الإعلان الذي اعتمدته المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب أفريقيا العنصرية^(٩٠).

وإذ ترحب باعتماد اللجنة المخصصة للجنوب الأفريقي التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية للإعلان بشأن مسألة جنوب أفريقيا^(٩١) في هراي في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٩، والتصديق على الإعلان فيما بعد من جانب المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في بلغراد في الفترة من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩^(٩٢).

وإذ تضع في اعتبارها نتائج المؤتمر الدولي المعني بالتحالف بين جنوب أفريقيا وإسرائيل المعقود في فيينا في الفترة من ١١ إلى ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٣^(٩٣).

وإذ تحيط علماً بالقرار CM/Res.1206 (L) بشأن ناميبيا، والقرار CM/Res.1207 (L) بشأن جنوب أفريقيا، اللذين اتخذهما مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الخمسين، المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٩^(٩٤).

وإذ تؤكد من جديد أن نظام الفصل العنصري المفروض على شعب جنوب أفريقيا يشكل انتهاكاً للحقوق الأساسية لهذا الشعب، وجريمة في حق الإنسانية، وتهديداً مستمراً للسلم والأمن الدوليين،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قرارها ٢/٣٩ المؤرخ في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٥٥٤ (١٩٨٤) المؤرخ في ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٤، الذي رفض فيه المجلس ما يسمى "الدستور الجديد" باعتباره باطلاً ولاغياً، وقرار المجلس ٥٦٩ (١٩٨٥) المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥، والبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن فرض حالة الطوارئ في جنوب أفريقيا على نطاق البلد كله^(٩٥).

والقروض، وتشجيع إنشاء وتعزيز الرابطة النسائية الريفية، وتشجيع تنمية التعاونيات النسائية وغيرها من المشاريع الصغيرة؛

٣ - تطلب إلى مؤسسات وصناديق منظومة الأمم المتحدة، وإلى المنظمات والبلدان المانحة، أن تشجع على تنفيذ البرامج والمشاريع الرامية إلى تحسين حالة المرأة الريفية، وأن توفر، عند الطلب، فرص التدريب للأجهزة الوطنية من أجل زيادة فعاليتها؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع الدول الأعضاء، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الجلسة العامة ٧٨

٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

٧٩/٤٤ - ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللإسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الإنسان ومراعاتها على الوجه الفعّال

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد إيمانها بأهمية تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً أهمية الإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير والسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وأهمية الإسراع بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بوصفها من الأمور الضرورية للتنمّع الكامل بجميع حقوق الإنسان،

وإذ تؤكد من جديد كذلك التزام جميع الدول الأعضاء بالامتثال لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة بشأن ممارسة الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية لحقها في تقرير المصير،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) وجميع القرارات ذات الصلة المتعلقة بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها بشأن مسألة ناميبيا، وخاصة القرارين ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦، و د - ١/١٤ المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦، وكذلك إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولاسيما القرارات ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦، و ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، و ٦٢٩ (١٩٨٩) المؤرخ في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، و ٦٣٢ (١٩٨٩) المؤرخ في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩، و ٦٤٠ (١٩٨٩) المؤرخ في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٩،

(٨٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والأربعون، الملحق رقم ٢٤ (A/43/24)، الفقرة ٨٦.

(٩٠) تقرير المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب أفريقيا العنصرية، باريس، ١٦ - ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع A.86.1.23)، الفصل التاسع.

(٩١) A/44/697، المرفق.

(٩٢) انظر: A/44/551-S/20870، المرفق.

(٩٣) انظر: A/38/311-S/15883، المرفق.

(٩٤) انظر: A/44/603، المرفق.

(٩٥) انظر: قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١٩٨٦، الصفحة ٣٦.

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان جنيف المتعلق بفلسطين وبرنامج العمل المتعلق بإعمال الحقوق الفلسطينية اللذين اعتمدهما المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين^(٩٧).

وإذ ترى أن إنكار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، في تقرير المصير والسيادة والاستقلال والعودة إلى فلسطين، والقمع الوحشي من جانب القوات الاسرائيلية للانتفاضة البطولية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، فضلاً عن الأعمال العدوانية المتكررة التي ترتكبها إسرائيل ضد سكان المنطقة، تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين،

وإذ تضع في اعتبارها قرارات مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧) المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ٦٠٧ (١٩٨٨) المؤرخ في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، و ٦٠٨ (١٩٨٨) المؤرخ في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، وقرارات الجمعية العامة ٢١/٤٣ المؤرخ في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، و ١٧٧/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٢/٤٤ المؤرخ في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، بشأن تدهور حالة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة،

وإذ تشعر ببالغ القلق والجزع للنتائج المؤسفة لأعمال إسرائيل العدوانية المستمرة ضد لبنان، وإذ تشير إلى جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، و ٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢، و ٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢، و ٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، و ٥٢١ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢،

١ - تطلب من جميع الدول أن تنفذ تنفيذاً كاملاً وأميناً جميع قرارات الأمم المتحدة بشأن ممارسة الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية لحقها في تقرير المصير والاستقلال؛

٢ - تؤكد من جديد شرعية كفاح الشعوب في سبيل الاستقلال والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية والتحرر من السيطرة الاستعمارية والفصل العنصري والاحتلال الأجنبي بجميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك الكفاح المسلح؛

٣ - تؤكد من جديد أيضاً ما لشعب ناميبيا والشعب الفلسطيني وجميع الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية من حق غير قابل للتصرف، في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية والسيادة دون تدخل أجنبي؛

٤ - تدن بقاء الحكومات التي لا تعترف بحق تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب التي مازالت واقعة تحت السيطرة الاستعمارية والقهر الأجنبي والاحتلال الأجنبي، ولاسيما شعوب افريقيا والشعب الفلسطيني؛

وإذ يشير جزعها تزايد عدد عمليات الاغتيال والاختطاف التي يتعرض لها أعضاء وقادة حركات التحرير الوطني في افريقيا وفي غيرها من المناطق على يد فرق القتل التي يقوم نظام الحكم العنصري بوزعها وتوزيعها،

وإذ يساورها بالغ القلق لعدم رفع القيود التي فرضها نظام بريتوريا في عام ١٩٨٨ على أربع وثلاثين من المنظمات الديمقراطية التي لا تتبع أسلوب العنف ولقرض قيود مشددة منذ بداية عام ١٩٨٩ على أكثر من ستينئة من العناصر السياسية النشطة الملتزمة بمكافحة الفصل العنصري بالوسائل السلمية،

وإذ تشعر بالسخط إزاء المناورة الأخيرة التي لجأ إليها نظام بريتوريا الحاكم لإضفاء الشرعية على هياكله غير الديمقراطية، وبالتحديد قيامه في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ بتنظيم ما أسماه "الانتخابات العامة" لنظامه البرلماني المؤلف من ثلاثة مجالس، وهو ما رفض بأغلبية ساحقة،

وقد أثارت سخطها المذبحة التي ارتكبتها الشرطة العنصرية والتي راح ضحيتها تسعة وعشرون من المتظاهرين المسالين خلال مظاهرة سلمية نظمت احتجاجاً على ما يسمى "الانتخابات العامة"،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الهجمات المتزايدة التي يشنها نظام الحكم العنصري على الدوائر الدينية وقادتها بصفته الفردية، بما في ذلك قيامه مؤخراً بقتل الأمين العام لمجلس كنائس جنوب افريقيا بالسلم، فضلاً عن رشه المواد السامة في مبنى الكنيسة الذي استخدم موقراً لاعتقاد مؤتمر للزعماء الدينيين،

وإذ يساورها شديد القلق لاستمرار نظام الفصل العنصري الحاكم في تطبيق عقوبة الإعدام على الوطنيين في جنوب افريقيا متجاهلاً بازدياد النداءات الموجهة من المجتمع الدولي، بما في ذلك الجمعية العامة، من أجل العفو عنهم،

وإذ تضع في اعتبارها الحملة المنظمة التي دبرها الرئيس الجديد لنظام الحكم القائم على الفصل العنصري لإظهار نفسه بمظهر المصلح بقصد تجنب فرض المزيد من الجزاءات من جانب المجتمع الدولي،

وإذ يساورها بالغ القلق لاستمرار أعمال العدوان الإرهابية التي يرتكبها نظام بريتوريا الحاكم ضد الدول الافريقية المستقلة في المنطقة، ولاسيما الهجمات التي يشنها دون سابق استئذان ضد بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وموزامبيق،

وإذ تشعر ببالغ السخط إزاء استمرار سياسة العداء التي يتبعها نظام جنوب افريقيا العنصري الحاكم ضد أنغولا، مما يشكل عملاً من أعمال العدوان على سيادة ذلك البلد وسلامته الإقليمية،

وإذ تعيد تأكيد الوحدة الوطنية لجزر القمر وسلامتها الإقليمية، وإذ تشير إلى الإعلان السياسي الذي اعتمده المؤتمر الأول لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية، وجامعة الدول العربية، المعقود في القاهرة في الفترة من ٧ إلى ٩ آذار/مارس ١٩٧٧^(٩٦)،

(٩٧) تقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين، جنيف، ٢٩ آب/أغسطس - ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ (مستورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.83.1.21)، الفصل الأول.

(٩٦) انظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثانية والثلاثون، ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٧٧، الوثيقة S/12298.

افريقيا إلا بإقامة حكم الأغلبية عن طريق ممارسة جميع الناس ممارسة كاملة وحررة لحق الاقتراع للبالغين في جنوب افريقيا موحدة وغير مجزأة ؛

١٦- تشيد بالحركة الديمقراطية الجاهيرية في جنوب افريقيا للتقدم الهائل المحرز أثناء الحملة الأخيرة لتحدي قوانين الفصل العنصري الجائرة في سياق الكفاح الجاري ضد الفصل العنصري ؛

١٧- تدين بقوة إجراء ما يسمى " الانتخابات العامة " في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، التي ستزيد ترسيخ سيادة البيض ، وتطالب بإجراء انتخابات حرة ونزيهة على أساس الاقتراع العام للبالغين في جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية ؛

١٨- تدين بقوة أيضاً القتل الوحشي للمسلمين العزل من متظاهرين وعمال مضربين ، والاعتقال التعسفي لزعماء الحركة الديمقراطية الجاهيرية وعناصرها النشطة ، بما في ذلك النساء والأطفال الصغار ، وتطالب بالإفراج عنهم فوراً ودون شروط ، ولاسيما الإفراج عن نيلسون مانديلا ؛

١٩- تدين بقوة كذلك جنوب افريقيا لفرضها وتجديدها وتقديدها لحالة الطوارئ بموجب قانون الأمن الداخلي البغيض القائم لديها ، وتدعو إلى رفع حالة الطوارئ فوراً ، فضلاً عن إلغاء قانون الأمن الداخلي وجميع التشريعات الأخرى الرامية إلى تقييد النشاط السياسي ؛

٢٠- ترحب بالإفراج دون شروط عن والتر سيسولو وستة آخرين من السجناء السياسيين ، وتطالب بنظام الفصل العنصري الحاكم برفع القيود المفروضة على جميع السجناء السياسيين المفرج عنهم ؛

٢١- تحت بقوة نظام الفصل العنصري الحاكم على الاستجابة بصورة مواتية لأحكام إعلان اللجنة المخصصة للجنوب الافريقي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن مسألة جنوب افريقيا ، الذي اعتمد في هراي في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٩^(١١) ، وذلك بالإفراج ودون شروط عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين ، بما في ذلك نيلسون مانديلا ، ورفع جميع أشكال الحظر والتقييد المفروضة على المنظمات والأشخاص ومن خلال وقف جميع المحاكمات السياسية وعمليات الإعدام السياسية كوسيلة لتهينة ظروف تفضي إلى التوصل إلى حل سلمي للحالة في جنوب افريقيا ؛

٢٢- تدين بقوة تزايد الاعتداءات على الدوائر الدينية وقادتها ، وتطالب بنظام بريتوريا العنصري الحاكم بأن يقدم إلى القضاء المسؤولين عن تفجير القنابل في مكاتب الهيئات الدينية ، وعن دس السم للأمين العام لمجلس الكنائس في جنوب افريقيا ومحاولات دس السم لغيره من الزعماء الدينيين ؛

٢٣- تدين بقوة أيضاً ما تقوم به جنوب افريقيا من تشكيل واستخدام الجماعات الإرهابية المسلحة لكي تضرب بها حركات التحرير الوطني وتزعزع استقرار حكومات الجنوب الافريقي الشرعية ؛

٥- تطلب من اسرائيل الكف عن إبعاد أي مدنيين فلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة والإفراج فوراً عن جميع المحتجزين الفلسطينيين ؛

٦- تدين بقوة انتهاكات اسرائيل المستمرة والمتعمدة للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني ، فضلاً عن أنشطتها التوسعية في الشرق الأوسط ، مما يشكل عقبة أمام نيل الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال وتهديداً لسلم المنطقة واستقرارها ؛

٧- تحت جميع الدول والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الدولية الأخرى ، على أن تقدم دعمها إلى الشعب الفلسطيني عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة الشرعي والوحيد ، في كفاحه لاستعادة حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ؛

٨- ترحب باتخاذ مجلس الأمن للقرارين ٦٢٩ (١٩٨٩) و ٦٣٢ (١٩٨٩) ، اللذين بدأ المجلس بموجبهما عملية تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا الواردة في قراره ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛

٩- تؤكد من جديد بقاء ناميبيا تحت المسؤولية المباشرة والقانونية للأمم المتحدة حتى نيل الاستقلال ، وتعرب عن تأييدها التام لحقوق شعب ناميبيا غير القابلة للتصرف في تقرير المصير ونيل الاستقلال الوطني الحقيقي ، في ناميبيا متحدة ، مع عدم الانتقاص من سلامتها الإقليمية ؛

١٠- تعرب عن قلقها إزاء إمعان جنوب افريقيا في انتهاك نص وروح قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي مازال يشكل الأساس الوحيد المقبول دولياً لتسوية النزاع في ناميبيا بالوسائل السلمية ، والذي يجب تنفيذه في صورته الأصلية والنهائية ؛

١١- تطالب بالإفراج فوراً ودون شروط عن جميع الناميبيين الذين مازالوا مسجونين ومحتجزين من قبل نظام بريتوريا الحاكم ؛

١٢- تطالب أيضاً بأن يضع نظام بريتوريا العنصري على الفور حداً لرفضه المستمر لوصول جميع المنظمات السياسية المشتركة في العملية الانتخابية على قدم المساواة إلى وسائل الإعلام الخاضعة للسيطرة الحكومية في ناميبيا ، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛

١٣- تحت جميع الدول والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى على أن تقدم دعمها إلى الشعب الناميبي في كفاحه من أجل تقرير المصير والاستقلال وفقاً للميثاق ؛

١٤- تدين سياسة إنشاء " البانتوستانات " وتكرر الإغراب عن تأييدها لشعب جنوب افريقيا المقيهور في كفاحه العادل والمشروع ضد نظام الأقلية العنصري الحاكم في بريتوريا ؛

١٥- تعيد تأكيد رفضها لما يسمى " الدستور الجديد " وما يسمى " الانتخابات العامة " المستندة إلى ذلك الدستور باعتبارها باطلين ولاغيين ، وتكرر تأكيد أنه لا يمكن ضمان السلم في جنوب

٣٣- تدین بقوة أيضاً الهجمات العسكرية التي تعرضت لها عاصمة بوتسوانا في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ و ١٩ أيار/مايو ١٩٨٦ و ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٨، التي لم يسبقها استفزاز ولم يكن لها مبرر، وتطالب بأن يدفع نظام الحكم العنصري لبوتسوانا تعويضاً كاملاً ومناسباً عن الخسائر في الأرواح والممتلكات؛

٣٤- تدین بقوة كذلك تصعيد عمليات القتل الوحشي للسكان العزل والتدمير المستمر للهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في موزامبيق على أيدي الإرهابيين المسلحين الذين يشكلون امتداداً لجيش العدوان التابع لجنوب أفريقيا؛

٣٥- تعيد تأكيد جميع القرارات ذات الصلة التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة بشأن مسألة الصحراء الغربية، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٤٣/٣٣ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، وتطلب إلى الرئيس الحالي لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية والأمن العام للأمم المتحدة مواصلة جهودها الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم للمسألة؛

٣٦- تلاحظ الاتصالات الجارية بين حكومتي جزر القمر وفرنسا بحثاً عن حل عادل لمشكلة إدماج جزيرة مايوت القمرية في جزر القمر، وفقاً لقرارات منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة بشأن هذه المسألة؛

٣٧- تدین بقوة استمرار انتهاك حقوق الإنسان للشعوب التي مازالت خاضعة للسيطرة الاستعمارية والقهر الأجنبي؛

٣٨- تدعو إلى زيادة كبيرة في جميع أشكال المساعدة التي تقدمها جميع الدول وأجهزة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية إلى ضحايا العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري عن طريق حركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية؛

٣٩- تؤكد من جديد أن ممارسة استخدام المرتزقة ضد الدول ذات السيادة وحركات التحرير الوطني تشكل عملاً إجرامياً، وتطلب من حكومات جميع البلدان أن تسن تشريعات تعلن أن تجنيد المرتزقة وتوابعهم وتدريبهم في أراضيها وكذلك مرورهم عبر أراضيها هي جرائم يعاقب عليها، وأن تحظر على مواطنيها العمل كمرتزقة، وأن تقدم تقارير عن هذه التشريعات إلى الأمن العام؛

٤٠- تطلب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأشخاص المحتجزين أو المسجونين بسبب كفاحهم في سبيل تقرير المصير والاستقلال، وبالإحترام التام لحقوقهم الأساسية كأفراد وبمراعاة المادة ٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(٤)، التي تقضي بالألا يعرض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

٤١- تعرب عن تقديرها للمساعدة المادية وغيرها من أشكال المساعدة التي مازالت الشعوب الواقعة تحت الحكم الاستعماري تتلقاها من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها

٢٤- تدعو مرة أخرى إلى التنفيذ الكامل لأحكام الإعلان الذي اعتمدته المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية^(١٠)؛

٢٥- تطلب مرة أخرى بالتطبيق الفوري للحظر الإلزامي لتوريد الأسلحة، المفروض على جنوب افريقيا بقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، من قبل جميع البلدان، وبالأخص البلدان التي تتعاون عسكرياً ونوياً مع نظام بريتوريا العنصري الحاكم وتواصل تزويده بما يتصل بذلك من مواد؛

٢٦- تدین بقوة سياسات الدول الغربية واسرائيل وغيرها من الدول التي تشجع نظام الأقلية العنصري الحاكم في جنوب افريقيا، بعلاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والنووية والاستراتيجية والثقافية والرياضية معه، على التهاذي في كبت آمال الشعب في تقرير المصير والاستقلال؛

٢٧- تندد بالتواطؤ بين اسرائيل وجنوب افريقيا، وتعرب عن تأييدها لإعلان المؤتمر الدولي المعني بالتحالف بين جنوب افريقيا واسرائيل^(١١)؛

٢٨- تدین بقوة التهاذي في سياسة العداء والعدوان التي يتبعها نظام جنوب افريقيا العنصري الحاكم ضد سيادة أنغولا وسلامتها الإقليمية، والتي تشكل انتهاكاً لاتفاق نيويورك المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨^(١٢)؛

٢٩- تطلب النظام الحاكم في بريتوريا باحترام سيادة أنغولا وسلامتها الإقليمية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدولة، وتطالب بدفع تعويض فوري إلى أنغولا عن الأضرار التي لحقت بها، وفقاً لمقررات وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

٣٠- تنفي على حكومة أنغولا لما أبدته من إرادة سياسية ومرونة دبلوماسية وروح بناءة في البحث عن حل عن طريق المفاوضات لمشاكل الجنوب الافريقي؛

٣١- تؤكد من جديد بقوة تضامنها مع البلدان الافريقية المستقلة ومع حركات التحرير الوطني التي تقع ضحية لأعمال العدوان الدامية وأعمال وزعزعة الاستقرار من جانب نظام بريتوريا العنصري الحاكم، وتطلب إلى المجتمع الدولي زيادة ما يقدمه من مساعدة ودعم لهذه البلدان بغية تمكينها من تعزيز قدراتها الدفاعية، والدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية، والتعمير والتنمية في جو من السلم؛

٣٢- تدین بقوة نظام بريتوريا العنصري الحاكم لما يرتكبه ضد ليسوتو من أعمال لزعزعة استقرارها، وتحث المجتمع الدولي بقوة على أن يواصل تقديم أقصى قدر من المساعدة إلى ليسوتو لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها الإنسانية الدولية نحو اللاجئين، وأن يستخدم نفوذه لدى النظام العنصري الحاكم لكي يكف عن القيام بمثل هذه الأعمال ضد ليسوتو؛

(١٨) A/43/989-S/20346، المرفق: انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثالثة والأربعون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، الوثيقة S/20346.

وإذ تشير إلى القرارات ذات الصلة المتعلقة بانتهاك حق الشعوب في تقرير المصير وسائر حقوق الإنسان نتيجة للتدخل العسكري الأجنبي وللعُدوان والاحتلال الأجبيين، التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان في دوراتها السادسة والثلاثين^(٩٩)، والسابعة والثلاثين^(١٠٠)، والثامنة والثلاثين^(١٠١)، والتاسعة والثلاثين^(١٠٢)، والأربعين^(١٠٣)، والحادية والأربعين^(١٠٤)، والثانية والأربعين^(١٠٥)، والثالثة والأربعين^(١٠٦)، والرابعة والأربعين^(١٠٧)، والخامسة والأربعين^(١٠٨)،

وإذ تعيد تأكيد قراراتها ٣٥/٣٥ بـ المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ و ١٠/٣٦ المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ و ٤٢/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ و ١٦/٣٨ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ و ١٨/٣٩ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ و ٢٤/٤٠ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ و ٩٤/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ و ١٠٥/٤٣ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(١٠٩)،

١ - تؤكد من جديد أن الأعمال العالمية لحق جميع الشعوب في تقرير المصير، بما في ذلك الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية والخارجية، هو شرط أساسي لضمان حقوق الإنسان ومراعاتها على الوجه الفعّال ولصيانة تلك الحقوق وتعزيزها؛

٢ - تعلن معارضتها الحازمة لأعمال التدخل العسكري الأجنبي ولأعمال العدوان والاحتلال الأجبيين، لأن هذه الأعمال تؤدي إلى كبت حق الشعوب في تقرير المصير وغير ذلك من حقوق الإنسان في أجزاء معينة من العالم؛

٣ - تطلب من الدول المسؤولة عن تلك الأعمال أن تكف فوراً عن تدخلها العسكري واحتلالها للبلدان والأقاليم الأجنبية، وعن كل أعمال القمع والتمييز والاستغلال وسوء المعاملة، ولاسيما الأساليب الوحشية واللاإنسانية التي تفيد التقارير باستخدامها لتنفيذ هذه الأعمال ضد الشعوب المعنية؛

٤ - تعرب عن أسفها لمحنة الملايين من اللاجئين والمشردين الذين اقتلعوا من ديارهم بسبب الأعمال المذكورة آنفاً وتعيد تأكيد حقهم في العودة إلى ديارهم طوعاً وبسلامة وشرف؛

(٩٩) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٨٠، الملحق رقم ٣ والتصويب (E/1980/13 و Corr.1)، الفصل السادس والعشرون، الفرع ألف.

(١٠٠) المرجع نفسه، ١٩٨١، الملحق رقم ٥ والتصويب (E/1981/25 و Corr.1)، الفصل الثامن والعشرون، الفرع ألف.

(١٠١) المرجع نفسه، ١٩٨٢، الملحق رقم ٢ والتصويب (E/1982/12 و Corr.1)، الفصل السادس والعشرون، الفرع ألف.

(١٠٢) المرجع نفسه، ١٩٨٣، الملحق رقم ٣ والتصويب (E/1983/13 و Corr.1)، الفصل السابع والعشرون، الفرع ألف.

(١٠٣) المرجع نفسه، ١٩٨٤، الملحق رقم ٤ والتصويب (E/1984/14 و Corr.1)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(١٠٤) المرجع نفسه، ١٩٨٦، الملحق رقم ٢ (E/1986/22)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(١٠٥) A/44/548.

من المنظمات الحكومية الدولية، وتدعو إلى زيادة هذه المساعدة زيادة كبيرة؛

٤٢ - تحث جميع الدول والوكالات المتخصصة والمؤسسات المختصة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة على بذل أقصى ما في وسعها لضمان التنفيذ التام لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وعلى تكثيف جهودها لدعم الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية والعنصرية في كفاحها العادل من أجل تقرير المصير والاستقلال؛

٤٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم بأقصى قدر من الدعاية لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وأن يقوم بأوسع دعاية ممكنة لكفاح الشعوب المضطهدة من أجل نيل حقها في تقرير المصير والاستقلال الوطني، وأن يقدم تقارير دورية إلى الجمعية العامة عن أنشطته في هذا الشأن؛

٤٤ - تقرر أن تنظر في هذا البند في دورتها الخامسة والأربعين على أساس التقارير المتعلقة بتعزيز المساعدة المقدمة إلى الأقاليم والشعوب المستعمرة، التي تطلب إلى الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تقدمها.

الجلسة العامة ٧٨

٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

٨٠/٤٤ - الأعمال العالمية لحق الشعوب في تقرير المصير

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد ما للإعمال العالمية لحق الشعوب في تقرير المصير، الذي اعتبره ميثاق الأمم المتحدة حقاً مقدساً والذي تجسد في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان^(٥) وكذلك في إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، من أهمية لضمان حقوق الإنسان ومراعاتها على الوجه الفعّال،

وإذ ترحب بالممارسة التدريجية للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الاستعماري أو الخارجي أو الأجنبي لحقها في تقرير المصير وبلوغها مركز الدولة ذات السيادة ونيلها الاستقلال،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء استمرار أعمال التدخل العسكري الأجنبي والاحتلال الأجنبي أو التهديد بها، الأمر الذي يهدد بكبت حق عدد متزايد من الشعوب والأمم ذات السيادة في تقرير المصير أو أدى بالفعل إلى كبت ذلك الحق،

وإذ تعرب عن قلقها البالغ لكون ملايين من الناس قد اقتلعوا ويقتلعون الآن من ديارهم، نتيجة لاستمرار هذه الأعمال، ليصبوا لاجئين ومشردين، وإذ تؤكد الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير دولية متضافرة للتخفيف من وطأة ظروفهم،